http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1597) السنة السابعة - الأربعاء (2) أيلول 2009

مختصون: منحة البنك الدولي للعراق ستسهم في إنعاش الاقتصاد

المدى / وكالات

قال مختصان في الشأن الاقتصادي العراقي ان المنحة التي قدمها البنك الدولي والبالغة ملياراً و٨٠٠ مليون دولار بانها سوف تسهم في انعاش قطاع الاستثمار وتنشيط الاقتصاد العراقي الذي يشهد نمواً جيداً.

وقال الباحث والاكاديمي نوفل الجبوري لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) إن "تخصيص البنك الدولي منحة مقدارها مليار و٨٠٠مليون دولار امريكي سوف يسهم بشكل فاعل في انعاش الاستثمار بقطاعات مختلفة وينعكس هذا الاستثمار على تنشيط الاقتصاد العراقي الذي يعاني ركوداً بسبب الازمة المالية العالمية وهذا القرض يمكن ان يستثمر في قطاع الاستثمار في العديد من المجالات".

واضاف "لكن سوق الاستثمار في العراق بات غير مرغوب فيه من قبل الشركات بسبب الصعوبات التي تفرض على تلك الشركات، وعدم تسهيل تخصيص الاراضي واليات الاستثمار معها جعلها تعزف عن الاستثمار في العراق".

وتابع ان "عدم وضوح الخطوط العامة للتنمية الاستثمارية في العراق يسهم في تراجع جذب رؤوس الاموال لكبرى الشركات الأجنبية الى السوق العراقية، ويجب الاستفادة من منحة البنك الدولي في تطوير هذا القطاع والذي لايقل اهمية عن قطاع النفط، الذي يعتمد العراق بشكل شبه كلي على الميزانية العامة للبلاد وهذا الامر اذا استمرعلى هذا الحال فان الاقتصاد العراقي سوف يبقى أسير الاسواق النفطية والأسعار المتذبذبة بشكل عام وهذا يجعل العراق والاعمار فيه مرتبطا بمستوى الانتاج النفطي في وزارة النفط".

وبين "الانتاج النفطي في العراق غير مستقر ومتذبذب وهذا ناجم عن عدم تحديث المنظومة النفطية وتطوير المنشآت النفطية من قبل وزارة النفط منذ عام ٢٠٠٣ ولغاية ٢٠٠٩ وزارة النفط لم تنفذ اية خطوات نحو تطوير منشآتها، وقبل شهرين منحت عدداً من التراخيص النفطية لعدد من الشركات الاجنبية ولم تدخل تلك الاتفاقات حيز التنفيذ عدا حقل الاحدب في واسط".

ولفت الى ان "تحسن الوضع الامني في العراق منذ العام الماضي انعكس على قطاع النفط الذي يشهد استقرارا في معدل الانتاج والتصدير، ويبلغ انتاج العراق من النفط حاليا ٢,٥ مليون برميل ويتم تصدير اكثر من مليوني برميل يوميا عبر ميناء البصرة جنوبي العراق وميناء جيهان التركي ورغم ان مثل هذه العقود هي الاولى منذ تأميم قطاع النفط في العراق قبل ٣٦ عاما ولا يسمح بموجبها لهذه الشركات بالاستثمار في هذا القطاع لكنها تعتبر الخطوة الاولى في طريق عودة الشركات الاجنبية للعمل في قطاع النفط العراقي الذي يعتبر ثالث اكبر احتياطي من النفط في العالم".

من جانبه قال سالم عزيزمحمد لـ(آكانيوز) إن "المنحة التي رصدها البنك تسهم في تطوير بعض الجوانب الاقتصادية للعراق ويجب وضعها في خانة الاستثمار من اجل دعم هذا القطاع المهم في العراق وبعموم محافظاته". وأضاف"قطاع الاستثمار لم يشتغل في العراق بصورة جيدة بسبب غياب الرؤى الاستثمارية لهيئة الاستثمار في العراق وهذه الهيئة تحتاج الى الدعم الحكومي لجذب رؤوس الاموال وتطوير قطاعات مختلفة منها الصناعة وقطاع الاسكان وقطاعا النفط والغاز".

وأشار "العراق بلد غني ولكن يفتقر الى من يعمل بشكل قوي في استغلال ثرواته الاقتصادية، هناك مليارات الامتار من الغاز الطبيعي في العراق لم تستثمر غازات تنبعث من الابار والمنشآت النفطية تبذر هذه الثروة المهمة التي تبلغ اسعارها ملايين الدولارات".

وتساءل "ماذا جنى العراق من سياسته النفطية خلال السنوات الماضية؟ وزير النفط يمنع الشركات من الاستثمار في كردستان العراق ويهدد بفرض عقوبات عليها ولكن لاحظ خلال فترة قليلة الاقليم تمكن من خلال خطة عملية ومدروسة من استخراج النفط من حقوله وربط الكميات المنتجة بخط التصدير العراقي ولو تم اتباع تلك السياسة المفتوحة والعلمية لكان الانتاج العراقي في اقل تقدير يصل الى انتاجية تقدر بأربعة او خمسة ملايين برميل يوميا، وهذا الرقم صعب التحقيق في ظل السياسة النفطية المغلقة من قبل وزارة النفط العراقية". وطالب محمد المسؤولين عن القطاع النفطي والاستثماري باستغلال تلك الثروات وتطوير البنى التحتية للعراق والمواطن وصولا الى رفع المستوى الإنتاجي النفطي والمساهمة الفعالة في جذب رؤوس الاموال للاستثمار في مختلف القطاعات".

وخلص الى ان العراق وخلال السنوات الاخيرة لم يطور العديد من قطاعاته الاخرى مثل الزراعة والصناعة والاسكان والسياحة، هناك دور حقيقي لهذه القطاعات في دعم العراق عن طريق وضع ميزانيه غير معتمدة على النفط وحده وهذا سوف يسهم في تنوع دعم الاقتصاد العراقي وفكه من معادلة (الميزانية تساوي النفط)".

مصرف البصرة الدولي يسعى لتوسيع نشاطه المصرفي

بغداد / وكالات

يعكف مصرف البصرة الدولي العراقي للاستثمار، على وضع خطة شاملة لتوسيع دائرة نشاطه المصرفي في محافظة البصرة، وكان المصرف الأهلي الأول الناشط في المحافظة في قطاعات تنموية وتجارية، على رغم الظروف الصعبة في العراق آنذاك نتيجة الحصار الدولي الذي فرض عليه عام ١٩٩١.

واعتبر المدير المفوض للمصرف حيدر بدر اللعيبي، في تصريحات صحفية مؤخرا أن المصرف «يتميز بين المصارف الأهلية العراقية (٣٠ مصرفاً)، بامتلاكه أربعة فروع في المحافظة، ويسعى حالياً إلى افتتاح فرع خامس في ميناء ام قصر، نظراً إلى أهميته في استيعاب متطلبات التجار العراقيين والأجانب وتحويلاتهم المالية»، وأوضح أن للمصرف «قاعدة واسعة من رجال الأعمال والمال والمستوردين الذين يتعاملون مع فروعه».

وأكد اللعيبي أن الخطة التي وضعها المصرف «تتضمن الاستفادة من تجربة الاستثمار في المحافظة والمشاريع المنفذة فيها». وقال: «نطمح إلى أن يلازم القطاع المصرفي خطط تطوير محافظة البصرة وازدهارها، لأنها تمثل البوابة الحقيقية للاستثمار بسبب موقعها الجغرافي والاقتصادي». ولفت إلى أن فروع المصرف في البصرة «تحرص على الاستفادة من الخريطة الاستثمارية الموضوعة للمحافظة والمتضمنة اكثر من مئة مشروع قابل للاستثمار في مجالات متنوعة، وتتجاوز كلفتها بليوني دولار».

ودعا اللعيبي القطاع المصرفي العراقي الى «توسيع قاعدته في محافظة البصرة، مستفيداً من المناخ الاستثماري فيها»، ولفت إلى أن «اكثر من ٢٠ مصرفاً أهلياً، حذت حذو مصرف البصرة بافتتاح فروع لها»، لكن رأى أن «مسيرة الاستثمار فيها تحتاج الى تذليل العقبات أمام المستثمرين، في مقدمها قانون الاستثمار الحالي المتضمن بنوداً تعوّق النشاط الاستثماري».

برلماني يتوقع عدم تشريع قانون النفط والغاز

المدى / وكالات

توقع مقرر لجنة النفط والغاز في مجلس النواب جابر خليفة جابر عدم اقرار قانون النفط والغاز خلال الفصل التشريعي الاخير لوجود ارادة سياسية لا ترغب بأقراره رغم عدم وجود خلافات حقيقية مهنية على القانون "حسب قوله". وقال خليفة: لا اتوقع تشريع قانوني النفط والغاز كما لااتوقع تشريع فني الاحزاب والانتخابات بسبب الخلافات السياسية حولها. واضاف خليفة: ان اغلب الاطراف البرلمانية المسيطرة في البرلمان والحكومة لا ترغب بتشريع هذا القانون بشكل مقصود او غير مقصود رغم عدم وجود خلافات مهنية حقيقية حول نص القانون.

وتابع خليفة: اعتقد ان وزارة النفط ووزيرها ليست راغبة بأقرار هذا القانون كونه يقيد الوزير ويحيل كل العقود النفطية الى المجلس الاتحادي النفطي الذي من المؤمل تشكيله بتشكيل القانون ووزير النفط تقف خلفه كتلة برلمانية كبيرة وهم غير متحمسين لذلك، مضافا الى وجود المشاكل مع الاقليم ومسائل الانتخابات والتحالفات السياسية كلها تأخر اقرار القانون.

في غضون ذلك أعلنت إيران توقيع مذكرة تفاهم في مجال التعاون النفطي مع العراق بغية تنمية التعاون في مجال البترول وتطوير الحقول المشتركة، ونقل عن مساعد وزير النفط الايراني سيف الله جشن ساز إشارته إلى أن "وجود أكثر من ألفي كلم من الحدود المشتركة قد وفر فرصا إستراتيجية لتطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين" منوها بأن "العراق بامتلاكه ٨٥ حقلا نفطيا وغازيا يعد احد اكبر الدول في العالم في مجال احتياطات النفط والغاز". وأعلن المسؤول النفطي الإيراني اتفاق الجانبين على تبادل الخبرات في "خدمات التنقيب والمسح الجيولوجي والدراسات الاستكشافية وتحليل المعلومات"، كما تشمل بنود الاتفاقية التي تم توقيعها مع وكيل وزارة النفط العراقية لشؤون الاستخراج والتصدير عبد الكريم لعيبي بعد مباحثات دامت ثلاثة أيام تدريب كوادر النفط العراقيين، من جانبه وصف لعيبي مذكرة التفاهم بأنها "ستؤدي إلى تنمية التعاون النفطي وتطوير الحقول المشتركة"، معتبرا أن تعزيز العلاقات الثنائية الاقتصادية من شأنه أن يكون منطلقا ومنعطفا لتوسيع العلاقات السياسية.

دورة تعريفية للأطباء بموقع (هناري) الطبي

بغداد / قيس عيدان

أقام مركز التدريب والتطوير في وزارة الصحة دورة تدريبية للملاكات الطبية والساندة لها للتعريف بالمبادرة التي اطلقتها منظمة الصحة العالمية والطبية وجعلها في متناول المستفيد من الاطباء ولرفع الهوة في مجال المعرفة بين الدول المتقدمة والنامية خاصة في علوم الطب الاساسية والسريرية عبر الشبكة الدولية بموقع مجاني وبين مسؤول شعبة ادارة المعرفة في المركز الدكتور باسم جورج للمدى بان الموقع يعرض اكثر من (٦٥٠٠) مجلة طبية في مختلف الاختصاصات واكثر من مليونى (خلاصة مقالة منشودة في المجلات الطبية العالمية واوضح بان "٩٠" مؤسسة صحية واكاديمية عراقية مسجلة على هذا الموقع ومن الجدير بالذكر ان الدورة مستمرة لمدة ثلاثة ايام لتعريف الاطباء كيفية الدخول على ذلك الموقع والاستفادة من المعلومات والمقالات والدراسات الموجودة عليه

تخفيض أسعار وقود الطائرات الاجنبية بنسبة ١٠ بالمئة

بغداد / المدى

اعلنت وزارة النقل: ان لجنة تخفيض اسعار المشتقات النفطية اقرت خلال اجتماعها الذي عقد اخيرا تخفيض اسعار وقود الطائرات الاجنبية بنسبة ١٠ ٪ ". ونقل بيان للوزارة تلقت المدى نسخة منه امس ان هذه المبادرة من وزارة النفط تأتي لتشجيع شركات الطيران على زيادة عدد طائراتها القادمة الى العراق مما ينشط حركة النقل الجوي للمسافرين والبضائع. واضاف البيان: ان وزارة النقل تثمن هذه المبادرة حيث ستسعى شركات الطيران الاجنبية لزيادة عدد رحلاتها الى العراق. وفاتحت وزارة النقل وزارة المالية ليشمل التخفيض اسعار زيت الغاز والنفط الاسود المجهز للسفن الداخلة الى الموانئ العراقية وبنسبة (١٠ ٪) ايضا ليسهم هذا الاجراء بزيادة عدد السفن القادمة الى الموانئ العراقية.

اقتصادي يحذر من انتشار ظاهرة الإغراق السلعي

بغداد / وكالات

حذر خبير اقتصادي من غياب رؤية مستقبلية للسيطرة على ظاهرة الاغراق السلعي وعدم حماية المنتج الوطني من المنافسة غير المعقولة مع الانتاج المستورد. وقال: عضو جمعية الاقتصاديين العراقيين الدكتور علي المانع بحسب وكالة الصحافة المستقلة (إيبا) ان العراق عاش خلال السنوات الاخيرة حالة من الانفتاح غير المنظم في استيراد المنتجات والسلع الاجنبية، وان اغلبها بعيد عن المواصفات القياسية العالمية.

واضاف ان العمل باتجاه ايجاد اطارتشريعي وقانوني لتنظيم العمليات الاقتصادية للنهوض بالاقتصاد الوطني وطرح مفهوم المسؤوليةالاقتصادية والاجتماعية والصحية والبيئية كبرنامج عمل لتطوير الانتاج المحلي وحماية المستهلك باتت من ضروريات المرحلة الحالية. وطالب المانع مجلس النواب باقرار قانون حماية المستهلك الذي اعاده مجلس الوزراء الى مجلس النواب مؤخرا المتضمن عدة بنود منها التعريف بحالات ومدى الاضرار واهمية معالجة تلك الظاهرة بالسرعة الممكنة. وافاد المانع هناك غياب للتشريع القانوني الذي يحمي المنتج والمستهلك العراقي على حد سواء، ما ادى الى تحويل الاسواق العراقية بعد ذلك الى سوق لتصريف شتى الانواع والماركات التجارية لسلع غالبيتها من الاصناف الرديئة المخالفة للمواصفات العالمية ومواصفات الجودة (الايزو) التي اسهمت كذلك في انكماش الانتاج المحلي وزيادة في الاثار السيئة الاخرى، يذكر ان آثار ظاهرة الإغراق السلعي تتلخص في حرمان المستهلك من مزايا التوسع في الانتاج وما يتبعها من تخفيض في كلفة الانتاج، اما عن الاثار السلبية على الدولة المغرقة سلعيا فتتمثل بالقضاء على الصناعة المحلية عبر البيع باسعار منخفضة للسلع المماثلة الصنع محليا وبالتالي سيطرة المنتجين الاجانب على السوق المحلية وفرض سياستهم السعرية الخاصة.

هيئة الاستثمار في كردستان ترخص ١٩٠ مشروعا إسكانيا

بغداد / المدى

أكد رئيس هيئة الاستثمار في السليمانية ياسين فقي ان قانون الاستثمار في الاقليم ساهم في ايجاد حلول لازمة السكن التي يعاني منها المواطن، مشيرا الى ان خلال الثلاث سنوات الماضية رخصت هيئة الاستثمار ١٩٠ مشروعا لبناء مجمعات سكنية بعضها استثماري للقطاع الخاص كالقرية الالمانية. وقال فقي : ان هناك مشاريع ضمن ما اقره المجلس الاعلى للاستثمار ويدعمه صندوق الاسكان الذي خصص له ١٠٠ مليون دولار يمنح بواسطته المواطن قرضا نسبته ٣٠ ٪ من قيمة العقار او الوحدة السكنية ويتم تسديده خلال ١٠ سنوات. واضاف ان القرض يشمل الشباب والارامل والعازبات والمتزوجين الجدد بينما شمل ذوي الشهداء والمؤنفلين بـ٥٠ ٪ من القرض وحدد القانون اسعار الوحدات السكنية بمبلغ ٥٠ الف دولارمشاركة من المستثمر في حل ازمة السكن.

دراسة مشروع يقضي بدفع مبالغ التموينية بمقدار الراتب

بغداد /كريم السوداني

أفاد وزير التجارة وكالة صفاء الدين الصافي بأن الأمانة العامة لمجلس الوزراء شكلت لجانا مكونة من عدد من النواب وأساتذة الجامعات لوضع آلية جديدة لتوزيع البطاقة التموينية وترشيدها وتوجيهها للطبقات الفقيرة. وبين الصافي بحسب بيان لاعلام الوزارة تلقت المدى امس نسخة منه إن اللجان ستدرس كذلك مشروعاً مقترحاً يقضي بدفع مبالغ البطاقة التموينية بمقدار الراتب الذي يتقاضاه الفرد على ان لاتؤثر على ميزانية الدولة.

وأضاف بحسب البيان ان الوزارة ستبدأ بعملية ترشيد البطاقة التموينية من ذوي الدخول المرتفعة مع الأخذ بنظر الاعتبار بان توظيف هذه المبالغ المستقطعة سيخصص لإقامة مشاريع مختلفة كبناء المدارس والمستشفيات والطرق والخدمات الأخرى. واشار الى ان العمل يجري لتشخيص المواطنين من الذين يبلغ دخلهم اكثر من مليون ونصف المليون دينار، مؤكداً ان وزارته تسير حاليا في الاتجاه الصحيح وإنها حققت نتائج ايجابية في عملها خلال الفترة الماضية وخاصة فيما يتعلق باجتثاث الفساد.

الإعمار توقع عقدا لانشاء مجمع سكني في المثنى

بغداد / المدى

وقعت وزارة الاعمار والاسكان عقداً مع احدى الشركات المحلية لانشاء مجمع ام العصافير السكني في محافظة المثنى.

ونقل بيان للوزارة تلقت المدى نسخة منه امس : إن المجمع السكني الذي وقعت الوزيرة بيان دزه ئي عقد انشائه ،سيساعد في الحد من أزمة السكن ، أضافة الى تشغيل أكبر عدد من الايدي العاملة في المحافظة.

واوضح البيان : أن المجمع يتكون من ٥٠٤ وحدات سكنية مقسمة على ٤٢ عمارة بواقع ٢ شقة في العمارة الواحدة، أضافة الى المرافق الخدمية الاخرى منها بناء مدرستين ابتدائية ومتوسطة وكذلك سوق تجاري ومسجد وحدائق عامة ومركز صحي". واشار الى: ان الكلفة الكلية للمجمع تبلغ ٣٦ مليار دينار وسيتم تنفيذه بطريقة البناء الجاهز.

حركة السوق

المواد الانشائية

نوع المادة	الكمية	السعر بالدينار
السمنت العادي	طن واحد	٢٢١,٠٠٠
السمنت المقاوم	طن واحد	٢٣٩,٠٠٠
السمنت الابيض	طن واحد	٢٣١,٠٠٠
الرمل	قلاب سكس ٢٠ م٣	٦١٠,٠٠٠
الحصى	قلاب سكس ٢٠ م٣	٥٠٠,٠٠٠
الطابوق	٤٠٠٠ طابوقة	١,٠٠٠,٠٠٠
شيش التسليح	طن واحد	٩٥٠,٠٠٠
كاشي عراقي	قطعة واحدة	١,٠٠٠

أسعار العملات

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار	١١٨٥ ديناراً عراقياً	١١٧٥ ديناراً عراقياً
اليورو	١٢٨٠ دينار عراقي	١٣٠٠ ديناراً عراقياً
الجنيه الاسترليني	٢٣٦٩ ديناراً عراقياً	٢٣٥٩ ديناراً عراقياً

المعادن

المعدن	سعر البيع للمثقال بالدينار	سعر الشراء للمثقال بالدينار
الذهب عيار ٢٤	١٦٥,٠٠٠	١٥٥,٠٠٠
الذهب عيار ٢١	١٥٣,٠٠٠	١٤٣,٠٠٠
الذهب عيار ١٨	١٢٨,٠٠٠	١١٥,٠٠٠
الفضة	٩٥٠٠	٨٥٠٠

جدول باسعار الفواكه والخضراوات

الفواكه		الخضراوات	
المادة	السعر كيلو	المادة	السعر كيلو
رقي عراقي	٧٥٠ ديناراً	باذنجان عراقي	١٠٠٠ دينار
بطيخ أناناس عراقي	١٠٠٠ دينار	خيار ماء عراقي	١٠٠٠ دينار
تفاح مستورد	٢٥٠٠ دينار	لوبيا عراقي	١٥٠٠ دينار
تين ابيض	١٥٠٠ دينار	فاصوليا خضراء عراقي	١٥٠٠ دينار
تين اسود	٢٠٠٠ دينار	باميا عراقية	٢٠٠٠ دينار
نومي حامض مستورد	٢٠٠٠ دينار	طماطم عراقي	١٠٠٠ دينار
عرموط عراقي	٢٠٠٠ دينار	شجر عراقي	١٠٠٠ دينار
خوخ صوفي	١٥٠٠ دينار	بصل حلو عراقي	١٠٠٠ دينار
خوخ املس	٢٠٠٠ دينار	بصل احمر مستورد	١٠٠٠ دينار
آلو عراقي	١٥٠٠ دينار	بطاطا عراقي	٧٥٠ ديناراً
عنب عراقي	١٠٠٠ دينار	فلفل عراقي	١٢٥٠ ديناراً
عنب كشمش	١٢٥٠ ديناراً	بطاطا	١٠٠٠ دينار

من الواقع الاقتصادي

البطاقة التموينية

عباس الغالبي

تمثل البطاقة التموينية الهاجس الاقتصادي الأهم الذي يؤثر في الحياة المعيشية للمواطن في ظل استمرار التعثر الذي يلازم آلية التوزيع وماتكتنفه من صعوبات ومشاكل قديمة حديثة ، وبرغم الوعود الجديدة التي أطلقتها وزارة التجارة بمجيء الوزير وكالة ، ألا أن الوعود هذه مازالت مجرد امنيات للمواطن المغلوب على امره ، ولم ترتق مفردات البطاقة التموينية الى ادنى مستويات الطموح بل لم تسلم العائلة على المفردات الاساسية ، حيث جرت عملية التوزيع في معظم المناطق على وفق طريقة التقسيط .

الذي نريد قوله ان البطاقة التموينية مثلما تمثل الهاجس الاكبر لدى المواطن البسيط فانها العنصر الاهم في توفير الامن الغذائي في ظل الارتفاع المحموم للمواد الغذائية ، ولايمكن ان نقتنع بعد الان بأن وزارة متخصصة ليست لديها مهام اعلى واهم من البطاقة التموينية وبهذه الكوادر الكبيرة تصبح عاجزة عن توفير مفردات البطاقة التموينية ، وتتعثر في آليات وعمليات التوزيع الى الحد الذي نراه الان بهذه الكيفية غير المقنعة.

فبعد ان كانت الوزارة في عهد الوزير السابق تنحى باللائمة على التخصيصات المالية وارتفاع اسعار المواد الغذائية في البورصات العالمية دون ان تلتفت الى حجم الفساد الذي ظهر جليا واصبح القشة التي قصمت ظهر البعير وآل الى مآلت اليه الامور ، فأن العهد الجديد للوزارة والاشراف الحكومي المباشر جعل المواطن يطمئن على وصول مفردات البطاقة التموينية بيسر وانسيابية عالية فضلا عن تحسين المفردات الاساسية بعد ان اعلنت الوزراة في عهدها الجديد انها ستلجأ الى الاستيراد المباشر دون عناصر وسيطة ومن مناشئ عالمية عالية الجودة لاسيما في شهر رمضان الذي دخل عشرته الثانية دون ان يلمس المستهلك اية تغييرات جديدة بل مضى التقسيط المتعثر للمفردات على سابق عهده دون ان تنتظم عملية التوزيع وظلت المشكلة التوزيعية قائمة .

لااعرف متى تنتهي هذه المشكلة ذات المساس المباشر بحياة الناس المعيشية والاقتصادية ، ولاادري هل تحتاج الى فك طلاسم حتى ينعم المواطن بمفردات بطاقة تموينية هي لاتسد حاجاته كاملة ولاتصله كاملة ، بل بالتقسيط غير المريح والمتعثر ، فهل ان الوزارة وخاصة كادرها التوزيعي المسؤول مباشرة عن توزيع البطاقة التموينية بحاجة الى أعادة هيكلة وتغيير ، أم الامر يحتاج الى تدخل حكومي عالي المستوى لحل هذه المعضلة التي مازالت هاجسا مريرا يلازم الامن الغذائي للمواطن الذي أثقلته الازمات .

abbas.abbas80@yahoo.com